طالب بالتنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور بأنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات

مجلس الأمة .. 19 توصية بشأن الحالة المالية للدولة

جانب من احدى الجلسات

- قيام وزارة الصحة بمراعاة تسوية حسابات العهد أولاً بأول في نفس السنة المالية
- مراعاة عدم تجاوز الاعتمادات المخصصة في الميزانية بدعم المنتجات البترولية عند التحاسب مع وزارة النفط
- سرعة تنفيذ وزارة التعليم العالي للإجراءات الحكومية بما يساهم في متابعة ورقابة الصرف الفعلي في المكاتب الثقافية بالخارج

أوصى مجلس الأمة بضرورة تطبيق المعايير الدولية على التقارير المالية لميزانيات هيئة الاستثمار وصندوق احتياطي الاجيال والاحتياطي العام وجميع المؤسسات المالية ، كما وافق المجلس في جلسة 20 مارس 2019 على 17 توصية منها 9 توصيات بشأن (اعتماد تقديرات توجيه (3) – النفقات الرأسمالية – الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) و3 توصيات بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019 (بميزانية وزارة الصحة) وتوصيتان بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019 (بميزانية وزارة النفط) و3 توصيات بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019 بميزانية وزارة التعليم العالي.

الإدارة المالية للدولة

وفي تقرير أعدته شبكة الدستور فقد تضمن التقرير الحادي والأربعين للجنة الميزانيات بشأن مشروع قانون الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2017/2018 ومشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2020 وجاءت 19 توصية كالتالي:

1. التنسيق مع الجهات الرقابية لتدارك القصور فيما بينته اللجنة في هذا التقرير من المأخذ المسجلة على أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات والإدارات الحكومية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا.

2. العمل على الدراسة الجيدة والملائمة عند وضع تقديرات مصروفات الوزارات والإدارات الحكومية في السنوات القادمة، وتقديم المستندات المؤيدة لذلك لوزارة المالية لبحثها ودراستها للوصول إلى التقدير الملائم تفاديا لإجراء المناقلات المالية أثناء تنفيذ الميزانية.

3. التنسيق مع جهاز المراقبين الماليين والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية المخالفات المالية والامتناعات الممررة وغيرها من الأمور المسجلة على الوزارات والإدارات الحكومية الضبط الأداء المالي والمحاسبي عند تنفيذ الميزانية وفق المتطلبات الرقابية

4. التنسيق مع ديوان المحاسبة والأخذ بتوجيهاته فيما يتعلق بتسوية الملاحظات المسجلة على الوزارات والإدارات الحكومية سواء كانت في رقابته المسبقة أو اللاحقة، مع إجراء التحقيق اللازم في المخالفات المالية الواردة في هذا التقرير وفق المتطلبات الرقابية

5. إصدار التوجيهات اللازمة لجهات الاختصاص بإعادة النظر في الأسس المالية المتعلقة بتسويق النفط الخام والغاز العائد للدولة، مع العمل على رفع الطاقة الإنتاجية المستهدفة من إنتاج النفط الخام داخل دولة الكويت.

6. تنمية الإيرادات غير النفطية لدى الوزارات والإدارات الحكومية مع معالجة مظاهر القصور التي بينتها اللجنة في تقريرها والتي انعكست سلبا على تنميتها.

7. إعادة النظر بالنمط الإداري المعمول به حاليا في إدارة مطبعة الحكومة، وتشغيلها بكفاءة وفعالية لتساهم في تنمية إيرادات الدولة.

8. قيام الحكومة بدراسة الاحتياطيات المالية المحتفظ بها لدى الجهات الحكومية، والسماح لها بالاحتفاظ بأرباحها بما يتناسب فعليا مع مشاريعها التي تخدم أهدافها التشغيلية فقط وقدرتها التنفيذية، خاصة وأن الاحتياطي العام للدولة يتعرض للنضوب.

9. قيام الجهات الحكومية التي تقدم برامج تدريبية لغير الموظفين بالتنسيق مع مجلس الوزراء الإصدار القرارات اللازمة لتنظيم تقديم هذه البرامج

10. قيام وزارة المالية بإعادة النظر في القطاعات المسؤولة عن إعداد تقديرات الميزانية والحساب الختامي، بحيث يكون هناك قطاع مختص لشؤون الخزينة له الصلاحيات المناسبة والكوادر الوظيفية المؤهلة بما يكفل له القيام بدوره كمدير مالي للدولة بشكل فاعل.

11. توجيه مجلس الوزراء للجهات ذات الصلة بقبول المتفوقين دراسيا من المقيمين بصورة غير قانونية في التخصصات التي لا يقبل عليها الكويتيون ومن ثم توجيهم لتلك الوظائف بعد تخرجهم لسد النقص في احتياجات سوق العمل.

12. قيام ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع الإدارة العامة للطيران المدني لبحث البدائل المتاحة وفق الضوابط المنظمة لمناوبي ابراج المراقبة الجوية بسبب طبيعة عملهم التي تتطلب شروطا وأوضاعا معينة لتكفل سلامة حركة الطيران ومراقبتها على النحو المطلوب

13. قيام وزارة المالية بتطبيق توصيات لجان التحقيق المشكلة بشأن الخلاف بين شركة المشروعات السياحية ومنها إعادة النظر في العقد المبرم ما بين الشركة ووزارة المالية من خلال استبداله أو تعديله.

14– قيام مجلس الوزراء باتخاذ الاجراءات اللازمة لإسناد حقوق الشحن الجوي في العقود لمتابعة تنفيذه من قبل الجهات الحكومية. الحكومية لشركة الخطوط الجوية الكويتية دعما لمركزها المالي، مع وضعها لآلية مناسبة

15. قيام مجلس الوزراء بتفعيل دور جهاز متابعة الأداء الحكومي ليقوم بدوره بالشكل الأمثل، وإعطائه بعض الصلاحيات التنفيذية التي تمكنه من إصلاح وتقويم وتطوير أعمال الجهات الحكومية.

16. قيام مجلس الوزراء بتوجيه الجهات الحكومية لوضع آليات أكثر كفاءة في تحصيل مديونياتها الكفيلة بمنع سقوطها بالتقادم على الأطراف المستفيدة من خدماتها، ومتابعة تحصيل المديونيات القديمة واتخاذ الإجراءات

17. قيام مجلس الوزراء بتوجيه الإدارة العامة للجمارك والجهات المرتبطة أعمالها بالمنافذ البرية والبحرية والجوية للتعاون بما يكفل تحقيق عوائد مالية أكبر بدلا من اسناد بعض الاعمال فيها للشركات مما يضعف الإيراد المحقق الدولة

18. قيام مجلس الوزراء بتوجيه الجهات الحكومية لإحكام صيغ العقود الحكومية مع الشركات التي تدير بعض مرافقها بما يكفل التزامها بنسب عمالة وطنية مناسبة لأعداد الداخلين لسوق العمل من الكويتيين سنويا.

19. توجيه مجلس الوزراء لوزارة الدفاع التنسيق مع وزارة المالية لإعداد جميع الحسابات الختامية للميزانية الاستثنائية المخصصة لوزارة الدفاع لتغطية حاجاتها من التسليح والمعدات العسكرية الصادرة بالقانون رقم (3) لسنة 2016 بالإذن للحكومة في اخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام، وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها في المرسوم رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

النفقات الرأسمالية

تضمن التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن (اعتماد تقديرات توجيه (3) – النفقات الرأسمالية – الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة) ، 9 توصيات جاءت كالتالي:

1 – ضرورة قيام مجلس الوزراء بتوجيه جميع الجهات الحكومية المشمولة برقابة ديوان المحاسبة المسبقة بمعالجة الملاحظات الفنية والمالية والقانونية على أن موضوع يصدر رأي ديوان المحاسبة فيه بعدم الموافقة بدلا من التوجه إلى مجلس الوزراء لحسم الخلاف فيها وذلك لما اعتبره ديوان المحاسبة بكونها من الموضوعات عالية المخاطر وفقاً لتعبيره في تقريره الصادر بهذا الشأن.

2 – توجيه مجلس الوزراء لكل من وزارة الأشغال العامة وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص باستيفاء كافة المتطلبات الرقابية لديوان المحاسبة لمشروع توسعة محطة أم الهيمان والأعمال المكملة لها، والعمل على تغطية الجوانب الفنية والمالية والقانونية التي لم تتم تغطيتها وفقاً لتأكيد ديوان المحاسبة وعدم المضي قدما في إجراءات الترسية إلا بعد استيفائها بما يتماشى مع القيود الواردة على المشروع المذكور تحقيقاً للصالح العام.

3 – توجيه مجلس الوزراء للجهات المعنية بوضع آلية موحدة وواضحة لمتابعة المشاريع الإنشائية والعمل على تذليل العوائق والصعوبات للمشاريع التي لم يتم إنجازها بما يكفل الانتفاع منها وفقاً لجداولها الزمنية المعتمدة، وتعزيز الكوادر الفنية لدى الجهات الحكومية بما يتناسب وقدرتها التنفيذية في إنجاز المشاريع.

4 – توجيه مجلس الوزراء للجهات المعنية بإعادة هيكلة الدورة المستندية للمشاريع الإنشائية بما يساهم في سرعة الحصول على الموافقات للبدء في تنفيذها وبما لا يخل بأحكام الجهات الرقابية عليها بما يكفل سلامة عمليات الارتباط والصرف.

5 – قيام مجلس الوزراء بتوجيه وزارة الكهرباء والماء بمراجعة تكاليف الصيانة الجذرية وخاصة محطات توليد الطاقة والسعي لخفض تكليفها، مع التأكيد عليها بضرورة ان تكون مضمون العقود المتعاقد عليها منسجمة مع طبيعة أعمال العقد المبرم.

6 – توجيه مجلس الوزراء للجهات الحكومية بضرورة قيام الإدارات المختصة في الجهات الحكومية بمطابقة الأعمال المنجزة في عقود الصيانة الجذرية من خلال الكشف الميداني لمواقع العمل ومقارنتها مع كشوف الأعمال المقدمة من قبل المؤسسات أو الشركات المسندة إليهم أعمال تلك العقود وفق الأسس المهنية للتأكد من سلامة الأعمال المنجزة قبل صرف مستحقاتهم.

7 – قيام مجلس الوزراء بتكليف وزارة المالية لوضع حلول مقترحة يتم تبينها لاحقاً عبر إصدار القرارات اللازمة من الكلفة المترتبة على استمرارية تخصيص نفقات التأجير لجميع الجهات الحكومية التي لها تمثيل خارج دولة الكويت تخفيفاً للأعباء المالية على الخزانة العامة للدولة، وبحث مدى إمكانية قيام الهيئة العامة للاستثمار بتملك العقارات بالخارج لصالح تلك الجهات مع وجود آلية تكفل سداد مستحقاتها أولاً بأول من دون تأخير والاسترشاد برأي ديوان المحاسبة وتقاريره السابقة لإيجاد الحلول المثلى لتسوية هذه الملاحظة.

8 – قيام مجلس الوزراء بتوجيه جميع الجهات الحكومية بعدم استثمار مقار داخل أو خارج دولة الكويت بمدد زمنية طويلة إلا بعد استيفائها كافة الموافقات الرقابية المنصوص عليها في هذا الشأن.

9 – توجيه مجلس الوزراء الجهات الحكومية باتخاذ خطوات جادة للحد من لجوء الجهات الحكومية لتوقيع عقود إدارة وإشراف لمشاريعها الإنشائية مع المكاتب الهندسية وتعزيز دور الإدارة الهندسية في الجهات الحكومية للقيام بهذه المهمة، واقصار اللجوء للتعاقد مع تلك المكاتب في المشاريع ذات الطبيعة الهندسية والفنية العالية التي تفوق القدرة الإشرافية للجهة مع إلزام تلك المكاتب على تدريب الكوادر الوطنية للقيام بهذه المهمة مستقبلاً.

اعتماد إضافي للصحة

التقرير الثاني للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019 (بميزانية وزارة الصحة) حيث تضمن التقرير 3 توصيات، كالتالي:

1 – سرعة تنفيذ وزارة الصحة للإجراءات الحكومية المبينة تفصيلاً في هذا التقرير.

2 – قيام وزارة المالية بإعادة تبويب (بند الخدمات الصحية بالخارج) للفصل بين ما يصرف على تكليف الإقامة بالمستشفيات وأجور علاج المرضى، وبين ما يصرف على المصاريف إدارية للمكاتب الصحية في الخارج كرواتب الموظفين ومخصصات لمراقبي المرضى وتذاكر سفرهم وغيرها بما يمكن من معرفة ما يصرف في هذا الشأن على نحو أدق.

3 – قيام وزارة الصحة بمراعاة تسوية حسابات العهد أولاً بأول في نفس السنة المالية وخاصة للمصروفات المحولة للمكاتب الصحية بالخارج، وألا يتجاوز الصرف الاعتمادات المالية المنصوص عليها في قانون الميزانية.

اعتماد إضافي للنفط

التقرير الثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019 (بميزانية وزارة النفط)، حيث تضمن التقرير توصيتان، كالتالي:

1 – سرعة تنفيذ كل من وزارتي المالية والنفط الإجراءات الحكومية المبينة تفصيلاً في هذا التقرير بما يساهم في أحكام الرقابة على الدعم المقدم للمنتجات البترولية وعدم تكرار الصرف على حساب العهد.

2 – ضرورة قيام وزارة المالية ومؤسسة البترول الكويتية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء المبين في هذا التقرير على مراعاة عدم تجاوز الاعتمادات المخصصة في الميزانية بدعم المنتجات البترولية عند التحاسب مع وزارة النفط، وفي حال حدوث مستجدات يتم طلب إدراج المبالغ المطلوبة ضمن تقدير ميزانية السنة المالية التالية.

اعتماد إضافي لوزارة التعليم العالي

التقرير الرابع للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019 (بميزانية وزارة التعليم العالي)، حيث تضمن التقرير 3 توصيات، كالتالي:

1 – سرعة تنفيذ وزارة التعليم العالي للإجراءات الحكومية المبينة تفصيلاً في هذا التقرير بما يساهم في متابعة ورقابة الصرف الفعلي في المكاتب الثقافية بالخارج.

2 – قيام وزارة المالية بإعادة النظر في تقديرات بند (بعثات دراسية للطلبة) في مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي للسنة المالية الجديدة (2019/2020) ليكون تقديره وفق الحاجة الفعلية تفادياً لطلب فتح اعتمادات إضافية في المستقبل.

3 – قيام وزارة التعليم العالي بمراعاة تسوية حسابات العهد أولاً بأول في نفس السنة المالية وخاصة المصروفات المحولة للمكاتب الثقافية بالخارج، وألا يتجاوز الصرف الاعتمادات المالية المنصوص عليها في قانون الميزانية.